رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 1 / 2024
تاريخ قبول البحث 4 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

التحديات التي تواجه صانع القرار العراقي في مجال أمن الطاقة في ظل التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة

The Challenges Facing the Iraqi Decision-maker in the Field of Energy Security Under Contemporary Geostrategic shifts

م.م. اسعد علي فرحان

Assist. Lecturer. Asaad Ali Faran

رئاسة جامعة الفلوجة/ قسم الشؤون العلمية

Presidency of Fallujah University / Department of Scientific Affaires

assad.a.farhan.jasim@uofallujah.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه صانع القرار العراقي في مجال امن الطاقة بعد التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها العالم. هذه التحديات كان لها الاثر الكبير على قطاع الطاقة العراقي الذي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية والظروف المعيشية للمواطن. اهم التحولات الجيوستراتيجية العالمية هي تحول النظام العالمي من الاحادية القطبية الى نظام متعدد المراكز، التحولات الجيوستراتيجية في السياسة الخارجية الامريكية، التحولات الجيوستراتيجية في سياسات القوى الكبرى الاخرى وبالأخص روسيا والصين، التغير الكبير في خارطة الطاقة العالمية واخيرا تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: "الامن" ، "الطاقة" ،" التحولات الجيوستراتيجية "،" صنع القرار" ، " العراق "

Abstract

This study attempts to shed light on the most important internal and external challenges facing the Iraqi decision-maker in the field of energy security after the geostrategic transformations that the world has witnessed. These challenges have had a significant impact on the Iraqi energy sector, which is considered the lifeblood of economic development, improving infrastructure and citizens' livelihoods. The most important global geostrategic shifts are the transformation of the global system from a unipolar system to a polycentric system, geostrategic shifts in American foreign policy, geostrategic shifts in the policies of other major powers, especially Russia and China, the major change in the global energy map and finally the Russian war against Ukraine and its repercussions on global economy.

Keywords: "Abdul Qader Al-Jazairi" ، "Political thought" ، "Military thought" ،Strategic leadership" ، "Algeria"

المقدمة:

يرتبط امن الطاقة ارتباطا وثيقا باستراتيجيات الامن القومي للدول سواء للمستهلكين من الدول الصناعية او الدول المنتجة. يعد العراق من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط في تمويل موازنتها العامة، ويعد ايضا صاحب اكبر حقول مكتشفة وغير مطورة في العالم، وقد حددت ادارة معلومات الطاقة ان العراق يمتلك اكثر من 145 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، اي 18% من احتياطي الشرق الاوسط وخامس اكبر احتياطي عالمي. يعاني قطاع الطاقة العراقي من جملة من التحديات الداخلية والخارجية والتي حالت دون تطوير

هذا القطاع المهم والحيوي، ارتبطت هذه التحديات ارتباطا وثيقا بالتحولات الجيوستراتيجية التي شهدها العالم والتي كان لها الاثر الكبير على سياسات امن الطاقة للدول المستهلكة والمنتجة. تتضمن هذه الدراسة خمس مباحث، المبحث الاول يركز على ماهية مفهوم امن الطاقة، المبحث الثاني يركز على علاقة امن الطاقة بالأمن القومي للدول، المبحث الثالث يتضمن التحولات الجيوستراتيجية العالمية واثرها على منطقة الشرق الاوسط، المبحث الرابع يسلط الضوء على اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه امن الطاقة العراقي، اما المبحث الخامس فيركز على الخيارات الاستراتيجية المتاحة امام صانع القرار العراقي لمواجهة تحديات امن الطاقة.

اهمية البحث: يعد امن الطاقة من اهم ركائز الامن القومي للدول كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة على البقاء ويعد من المتطلبات الضرورية لديمومة الحياة. التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها العالم كان لها الاثر الكبير على امن الطاقة للدول ولا سيما منطقة الشرق الاوسط. تكمن اهمية هذه الدراسة في تحديد ماهية الخيارات الاستراتيجية المتاحة امام صانع القرار العراقي للتعامل مع التحديات في مجال امن الطاقة.

مشكلة البحث: التحولات الجيوستراتيجية العالمية كان الاثر الكبير على قطاع امن الطاقة للدول المنتجة ومنها العراق والذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط في تمويل انفاقه العام ومشاريعه التنموية. في ضل هذه التحولات، يفتقر العراق الى رؤية استراتيجية واضحة لإدارة ملف امن الطاقة وتحديد الخيارات الاستراتيجية المستقبلية، التساؤل الذي سيحاول هذا البحث الاجابة عنه هو ما هي اهم التحديات التي تواجه صانع القرار العراقي في مجال أمن الطاقة في ضل التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة وما هي الخيارات الاستراتيجية المتاحة؟

فرضية الدراسة:ينطلق البحث من فرضية مفادها ان رصد التحولات الجيوستراتيجية العالمية امر مهم وحيوي لفهم وادراك التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للعراق في مجال امن الطاقة.

منهجية الدراسة: يعتمد البحث على استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في التعاطي مع موضوعة الدراسة.

المبحث الاول: مفهوم امن الطاقة

هناك العديد من التعاريف الاصطلاحية لمفهوم امن الطاقة، عرفته الوكالة الدولية للطاقة بأنه تواصل الاستقرار في الاسعار العالمية مع استمرار الاهتمام بالجانب البيئي. عرفه البنك الدولي بأنه ضمان انتاج الدول المنتجة للطاقة وضمان توفرها بتكلفة معقولة وذلك من اجل تحقيق هدفين: الاول هو تعزيز النمو الاقتصادي للدول، الثاني هو تحسين المستويات المعيشية للمواطنين. الامم المتحدة عرفت مفهوم امن الطاقة بأنه الحالة التي تكون فيها امدادات الطاقة متوافرة في جميع الاوقات وبكميات كافية وبأسعار مقبولة1. يمكن ايضا ان نحدد ماهية مفهوم امن الطاقة من خلال المفاهيم التالية[2]:

1- مجموعة المفاهيم التي تعتمد على نطاق مصالح الدولة: هنا يتم تفسير مفهوم امن الطاقة من قبل الدول وفقا لمصالحها، اذ تهتم الدول المستوردة باستمرار امدادات الطاقة طويلة الاجل وبأسعار مناسبة، اما الدول المصدرة فأن امن الطاقة لديها يعني ضمان استمرار امدادات الطاقة بأسعار مرتفعة ودعم قطاع النفط والغاز في اقتصادها من اجل تحقيق التنمية.

2- مفاهيم تعتمد على اهداف امن الطاقة: تهتم هذه المفاهيم بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اي حماية مصالح الطاقة الحيوية للفرد والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية والمحافظة ايضا على الواقع البيئي.

3- مجموعة المفاهيم الجيوسياسية: تفسر امن الطاقة من خلال اربعة ابعاد: مدى توفر الطاقة، النقل الآمن، القدرة على تحمل تكاليفها ومقبوليتها.

المبحث الثاني: علاقة امن الطاقة بالأمن القومي للدول

يرتبط امن الطاقة ارتباطا وثيقا باستراتيجيات الامن القومي للدول سواء الدول المستهلكة او الدول المنتجة. ان من اهم اسباب ايلاء مفهوم امن الطاقة اهمية كبيرة في استراتيجيات الامن القومي هو العلاقة التأثيرية المتبادلة بين امن الطاقة واستراتيجيات الامن القومي. اصبح موضوع حماية امن الطاقة من المواضيع المهمة والحساسة والذي لا يقل اهمية عن حماية اراضي الدولة من اي اعتداء خارجي في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة ومحاولة السيطرة عليها. شهد العالم تحولات كبيرة في طبيعة الصراع الدولي، فقد تحول من صراع على الاراضي الى صراع على موارد الطاقة وبالأخص النفط. ان الحفاظ على ديمومة امدادات الطاقة دفع الدول العظمى الى التمركز في المناطق الغنية بمصادر الطاقة ومن الامثلة على ذلك التواجد الامريكي في منطقة الشرق الاوسط او التواجد الروسي في منطقة شرق المتوسط وبالتحديد في سوريا التي تعد نقطة عبور امدادات الطاقة الى اوروبا، فضلا عن ذلك المشاريع الجيوستراتيجية التي تخطط الصين لتنفيذها من اجل ضمان امدادات الطاقة ومنها مشروع الحزام والطريق[3].

هناك الكثير من الدراسات التي تركز على العلاقة بين مفهوم امن الطاقة واستراتيجيات الامن القومي للدول، منها دراسة مؤسسة راند والتي اظهرت مدى تأثير امن الطاقة على الامن القومي للدول المستهلكة، بحسب هذه الدراسة، ترى الدول المستهلكة ان تقليص امدادات الطاقة الخارجية سوف يحدد من خياراتها في مجال السياسة الخارجية وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي[4]. يعتمد مستهلكي الطاقة وبالأخص الدول المتقدمة صناعيا على استيراد الطاقة من الخارج، لنأخذ على سبيل المثال الولايات المتحدة، التي تعتمد على استيراد النفط بنسبة 60% وبالتحديد من منطقة الشرق الاوسط، وهذا ما يعده المختصين بالشؤون الاستراتيجية خطرا امنيا واقتصاديا جسيما له عواقب اكثر من الحرب على العراق[5].

من اهم اخطار انقطاع امدادات النفط هي ان الكثير من القطاعات الحيوية تعتمد عليه بشكل رئيسي مثل وسائل النقل والمواصلات، القوات المسلحة، الخدمات الحيوية التي تتراوح بين ايصال الغذاء الى اماكن بعيدة

والرعاية الطبية الطارئة ، وعليه يمكن القول ان الانقطاع المفاجئ للنفط من شأنه ان يؤدي الى اغلاق اقتصاد الدول وجعل قواتها المسلحة عاجزة عن اداء مهامها الاستراتيجية[6]. اضافة الى ذلك، تواجه الدول المصدرة للطاقة مجموعة من التهديدات التي تمس امن الطاقة والتي لها مخاطر كبيرة على امنها القومي ، ويمكن اجمال هذه التهديدات على النحو التالي[7]:

1- تباطؤ الطلب العالمي على الطاقة يكون له اثر سلبي على اقتصاد الدول المصدرة وبالأخص الدول ذات الاقتصاد الريعي.
2- التقلبات في الاسعار العالمية للطاقة.
3- زيادة المنافسة من قبل مصدري النفط الجدد.
4- المخاطر المتعلقة بالمشترين بما في ذلك الاخلال بالعقود.
5- اجراءات الحماية، والتي تشمل العوائق الجمركية وغير الجمركية والتي تعيق الوصول الى الاسواق.
6- العقوبات التي قد تفرض على الدول المصدرة، وتتراوح هذه العقوبات بين حظر الصادرات، القيود التكنولوجية، المالية والاستثمارية.

فضلا عن ذلك نجد ان الدول التي تمتلك مصادر الطاقة اصبح امنها القومي اكثر عرضة للتهديد بسبب الصراع الدولي على مصادر الطاقة، فنجد سعي الولايات المتحدة للهيمنة على مناطق النفط الرئيسية يتمحور حول اهداف عدة اهمها تحقيق الهيمنة العالمية من خلال التحكم بموارد الطاقة (النفط والغاز) استراتيجيا، سياسيا واقتصاديا على اعتبار ان النفط ينتج الثروة والثروة تنتج القوة وبالتالي السيطرة على العالم[8].

المبحث الثالث: التحولات الجيوستراتيجية العالمية واثرها على منطقة الشرق الاوسط

شهد النظام الدولي العديد من التحولات الجيوستراتيجية والتي كان لها الاثر الكبير على التفاعلات الدولية والاقليمية ومن بينها منطقة الشرق الاوسط. اهم هذه التحولات هي:

1- تحول النظام العالمي من الاحادية القطبية الى نظام متعدد المراكز: يتجه العالم المعاصر الى حالة من تعدد المراكز نتيجة لتعاظم قوة عدد من الدول التي اصبحت تنافس الولايات المتحدة الامريكية والقوى الاوربية التقليدية، تمثل هذا التحول بصعود العديد من القوى الاسيوية مثل الصين، الهند واليابان، وايضا بروز روسيا كقوة عالمية تطمح لاستعادة مكانتها الدولية والحفاظ على مجالها الحيوي، لذلك تحاول هذه الدول ايجاد موطئ قدم لها في المناطق الحيوية من العالم ومنها منطقة الشرق الاوسط مع بداية تراجع الهيمنة الامريكية العالمية[9].
2- التحولات الجيوستراتيجية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط: تمثلت هذه التحولات بسعي الولايات المتحدة الى الخروج من مناطق التوتر والصراع للحد من التعرض للمخاطر الامنية، مثال

ذلك انسحابها من العراق وافغانستان والتوجه الى منطقة بحر الصين الجنوبي للحد من الهيمنة الصينية. في الوقت نفسه لا تزال منطقة الشرق الاوسط تحتل اهمية كبيرة في الحسابات الاستراتيجية الامريكية من اجل تامين مصادر الطاقة، فهي قلقة من التواجد الروسي في سوريا وتنامي النفوذ الصيني الذي يسعى الى فتح اسواق جديدة في اقليم الشرق الاوسط، يضاف الى ذلك محاولة الولايات المتحدة الحد من النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة. الولايات المتحدة تسعى الى تقليل تدخلاتها العسكرية من اجل تفادي المواجهة المباشرة فهي رفضت التدخل المباشر في الصراع الدائر في سوريا واكتفت بدور المراقب للقوى الدولية والاقليمية. عملت الولايات المتحدة على اخراج قواتها من مناطق الارتكاز في منطقة الشرق الاوسط وبالأخص العراق والاحتفاظ ببعض القدرات لدعم عمليات التدخل السريع واعتمدت على السياسات المرنة المتمثلة بإصلاح العلاقات مع الشركاء، تعزيز الجهود الدبلوماسية وتأييد التزامها بالمؤسسات الدولية، ادى هذا التحول في الاستراتيجية الامريكية الى تشجيع اطراف اخرى اقليمية ودولية لاتباع سياسة ملء الفراغ في المنطقة10.

3- التحولات الجيوستراتيجية في السياسات الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط: تم تحديد الاستراتيجية الخارجية الروسية على اساس فهم واقعي لمصالح روسيا في الشرق الاوسط ومثال ذلك تدخلها المباشر في الازمة السورية. من اولويات الاستراتيجية الروسية هي ضرورة الحفاظ على مصالها في هذا البلد وبالتالي تعزيز مصالحها في الشرق الاوسط وقد تجلى ذلك في خطاب الرئيس الروسي بوتين عندما اكد على انه لن يترك سوريا حتى وان امتد القتال الى موسكو. ترى روسيا انه من الضروري العمل على حل الازمة السورية وعدم تكرار سيناريو العراق وليبيا، لذلك مزجت روسيا بين استخدام القوة الصلبة والذي تمثل بتواجدها العسكري في سوريا والقوة الناعمة من خلال التعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربي (القوة الذكية) من اجل تعزيز نفوذها في المنطقة مع الاخذ بنظر الاعتبار تجنب الصدام المباشر مع القوى الاقليمية والدولية11.

4- التحولات الجيوستراتيجية في السياسات الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط: انطلاقا من الروية التي تتبناها الصين والتي تقوم على اساس التحول من دولة متقدمة متوسطة المستوى الى قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة بحلول عام 2050، نجد تحرك الصين القوي تجاه منطقة الشرق الاوسط من خلال العلاقات الاقتصادية، التكنولوجية والتنموية مع دول الاقليم، فهو يعد الركيزة الجغرافية والقيمة السوقية للمشاريع الصينية، منها على سبيل المثال مبادرة الحزام والطريق. تعد الصين من اهم الشركاء التجاريين مع دول الشرق الاوسط عبر عمليات التنمية التي تقودها الصين في هذه الدول، مثال ذلك البنك الاسيوي للتنمية والذي اصبح منافسا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة الامريكية. نتيجة لذلك اصدرت الصين الكتاب الابيض في عام 2016 من اجل توضيح سياساتها تجاه الشرق الاوسط والتي تستند الى ثلاث جوانب اساسية: الاول مجال الطاقة، الثاني مجال البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، اما الثالث فهو المجالات التقنية المتقدمة مثل الطاقة النووية والفضاء والاقمار الصناعية12.

5- التغير الكبير في خارطة الطاقة العالمية: تعد قضية تأمين موارد الطاقة من اهم اسباب التنافس بين الدول، لذلك عملت الدول المستهلكة على تأمين موارد الطاقة من خلال العديد من المسارات بعيدا عن مناطق

الصراع والتوتر، فأصبحت تبحث عن مناطق جديدة لموارد الطاقة اهمها بحر قزوين، وسط اسيا ومنطقة شرق اسيا13.

6- الحرب الروسية على الاوكرانية: لقد كانت للحرب الروسية على اوكرانيا في 2022/2/24 تداعيات خطيرة لم تقف عند حدود القارة الاوربية فقط، وانما امتدت الى العالم بأسره. على الرغم من ان دول الشرق الاوسط لا تعتبر طرفا مباشرا في هذه الحرب، الا ان الابعاد الامنية، الدبلوماسية، الاقتصادية والاجتماعية للحرب ستكون لها اثار طويلة الامد في المنطقة، فقد كان لهذه الحرب الاثر الكبير في تزايد معدلات التضخم ، ارتفاع اسعار الغذاء، تراجع نسب النمو، ارتفاع تكاليف الشحن وكذلك ارتفاع اسعار الطاقة14.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه امن الطاقة العراقي

يعاني العراق من جملة من التحديات التي كان لها اثر سلبي على قطاع الطاقة ، وقد انعكس هذا الامر على قدرة الحكومات المتعاقبة للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد واكمال متطلبات التنمية واصلاح البنية التحتية. سنناقش في هذا المبحث هذه التحديات من خلال مطلبين، المطلب الاول هو التحديات الداخلية اما المطلب الثاني سيركز على اهم التحديات الخارجية.

المطلب الاول: التحديات الداخلية

يواجه قطاع الطاقة العراقي عدد من التحديات الداخلية التي حالت دون القدرة على تطوير هذا القطاع الحيوي والذي يعتمد عليه العراق اعتمادا كليا في تعاملاته الاقتصادية الداخلية والخارجية. اهم هذه التحديات هي [15]:

1- تدهور الاوضاع الامنية في بعض المناطق، الامر الذي اثر على قدرة العراق على توسيع انتاجه النفطي، منها الهجمات الارهابية على انابيب نقل النفط الخام التي ادت الى توقف تصدير النفط الخام من المنفذ الشمالي لمدة 651 يوم خلال 2004- 2007، فضلا عن ذلك سيطرة تنظيم داعش الارهابي على المناطق الشمالية والغربية من العراق منذ عام 2014 ولغاية 2017 وبالتالي توقف تصدير النفط عبر المنافذ الشمالية.

2- تدهور البنية التحتية للقطاع النفطي بما في ذلك خطوط الانابيب وتوسيع المرافئ.

3- التحديات البيئية وتشمل تلوث المياه والهواء والتربة الامر الذي يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة للحد من الاثار السلبية للتلوث البيئي.

4- غياب الاصلاحات في السياسة النفطية تشكل عائقا امام قدرة العراق على زيادة الانتاج، مثال ذلك قانون النفط والغاز الطبيعي الذي يُنظم طريقة استخراج النفط والمعادن الطبيعية التي تُنتج في حدود الدولة العراقية وضمنها إقليم كردستان.

5- الفساد الاداري الذي يعد من اهم اسباب تأخير التنمية في العراق، منها تضخم العقود والصفقات الحكومية والمشاريع العامة والتلاعب بالمال العام، كل هذه العوامل ادت الى استنزاف الموارد المالية وتقليل فرص النمو الاقتصادي.

6- المشاكل حول استخراج وتصدير النفط بين الحكومة المركزية واقليم كردستان بسبب اصرار الاقليم على تصدير النفط بعيدا عن سلطة حكومة المركز[16].

7- يعاني الاقتصاد العراقي للأسف مما يسميه الخبراء (المرض الهولندي)17 والذي يقصد به ضعف القطاعات التصنيعية والتنموية في بلد ما بسبب الاعتماد على استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي سيكون الاقتصاد احادي الجانب. لقد اولى العراق اهمية كبيرة للنفط على حساب القطاعات الاخرى بحيث اصبح النفط هو المحرك الرئيسي في الاقتصاد وبشكل منفصل عنه وهذا الجانب الأسوأ كونه اعاق تحقيق اي تقدم في الجانب الاقتصادي للبلد[18].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه امن الطاقة العراقي

هناك جملة من التحديات الخارجية التي تواجه امن الطاقة العراقي يمكن ايجازها على النحو التالي:

1- تخوف الشركات المستثمرة من تردي الوضع الامني في العراق والذي يعد تهديدا لإنتاج النفط في هذا البلد، مثال ذلك اطلاق النار على عامل نفط ايطالي في عام 2015 في البصرة، مقتل عدد من المهندسين في حقول نفط الزبير، علاوة على ذلك تدهور الأوضاع الامنية في الاجزاء الشمالية والغربية من البلاد بعد عام 192014.

2- تذبذب اسعار النفط، وفقا لمجلة إيكونيميست أنتيلجنس فأن ناتج الدخل القومي العراقي قد تراجع 11.2 % في عام 2020، وفي عام 2021 انخفض بحدود 1.3 % بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة لانتشار جائحة كورونا20.

3- غياب القطاع الخاص وانسحاب الاستثمار الاجنبي .

4- شكلت قرارات الامم المتحدة عامل ضغط كبير على القطاع النفطي العراقي قبل وبعد 2003، منها قرار الامم المتحدة رقم 1546 في عام 2004 والذي تضمن انشاء صندوق تنمية العراق ووضع جميع العائدات النفطية في البنك الفدرالي الامريكي ونتيجة لذلك لا تمتلك الحكومة العراقية حرية التصرف بأموال النفط21.

5- المنافسة الدولية في سوق الطاقة العالمي، مثال ذلك انخفاض سعر برميل النفط الروسي بعد العقوبات الغربية عليها كان له تأثيرا سيئا على العراق وبقية الدول المنتجة، فقد انخفضت صادرات العراق الى الهند في الاشهر الخمسة الاولى من عام 2023 بسبب توجه الهند الى شراء النفط الروسي منخفض الكلفة22.

6- العراق ليس حرا في تصدير كميات النفط التي يرغب في تصديرها، وذلك بسبب ارتباطه بمنظمة اوبك، بل هو احد اعضائها المؤسسين، لذلك مهما امتلك العراق من طاقات تصديرية، فأنها تبقى مرهونة بقرارات منظمة اوبك فهي من يحدد سقف انتاج الدول الاعضاء للمحافظة على اسعار النفط العالمية23.

جدول رقم(1) يوضح كمية النفط العراقي المصدر منذ عام 2005 ولغاية 2019.

السنوات	المعدل اليومي للتصدير(الف برميل/ يوم)
2005	1405
2006	1515
2007	1643
2008	1850
2009	1906
2010	1890
2011	2166
2012	2423
2013	2390
2014	2516
2015	3000
2016	3302
2017	3309
2018	4000
2019	4000

المصدر: حامد، الاملح. "دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020قراءة تحليلية". مجلة البحوث والدراسات البترولية، العدد36، (2022)، ص:11.

المبحث الخامس: الخيارات الاستراتيجية المتاحة امام صانع القرار العراقي لمواجهة تحديات امن الطاقة

من اجل ان يكون صانع القرار في اي دولة قادرا على مواجهة التحديات في البيئة الاستراتيجية والتي غالبا ما تمتاز بالتعقيد والغموض والتسارع، لابد من وضع عدد من الخيارات او البدائل المناسبة من اجل التغلب على هذه التحديات سواء في البيئة الاستراتيجية المحلية ام الدولية. وعليه يمكن القول ان امام صانع القرار العراقي عددا من الخيارات الاستراتيجية التي يمكن توظيفها لمواجهة تحديات امن الطاقة. سنحاول في هذا المبحث ان

نسلط الضوء على سياسات العراق النفطية بعد 2003، ومن ثم نناقش استراتيجية العراق النفطية بعد 2003 من اجل ان نكون قادرين على تحديد اهم الخيارات الاستراتيجية المتاحة.

المطلب الاول: سياسات العراق النفطية الداخلية بعد 2003

بعد عام 2003، اتسمت السياسة النفطية في العراق بمحاولة رفع مستويات الانتاج لزيادة الايرادات العامة، اذ اعتمدت الخطة الاستراتيجية التنموية لعام 2004 رفع مستويات الانتاج والتي وصلت الى 2,150 مليون برميل يوميا عام 2013. تعددت الخيارات امام السياسة النفطية في العراق فاتخذت الاشكال التالية[24]:

1- الاعتماد على شركات النفط الوطنية كما هو الحال في فنزويلا، ايران والمكسيك.
2- الخصخصة في القطاع النفطي، لذلك اصدرت وزارة النفط قانونا يسمح لشركات القطاع الخاص والاجنبي باستيراد المشتقات النفطية، كما هو الحال في الامارات، السعودية، النرويج وماليزيا.
3- الاعتماد على شركات النفط الاجنبية، وبالفعل قامت الحكومة العراقية بدعوة الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق. اهم اسباب دعوة هذه الشركات هي التدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، تفاقم المديونية، فشل الخطط التنموية وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق.

المطلب الثاني: استراتيجية العراق النفطية الخارجية بعد عام 2003

اتسمت استراتيجية العراق النفطية بعد عام 2003 بالانفتاح على الشركات العالمية من اجل زيادة الانتاج ففي عام 2005 تم التوقيع على مذكرات تفاهم بين العراق وثلاثون شركة اجنبية تتضمن تدريب كوادر عراقية، الاعمال الاستثمارية ودراسات عن المعادن. في عام 2009 بدأ العراق عددا من جولات التراخيص وهي[25]:

1- جولة التراخيص الاولى: في عام 2009 من خلال الاعلان عن 73 حقل وبمشاركة 32 شركة عالمية، الا ان الشركات كانت مترددة في التقدم بعروض لاعتبارات تتعلق ببعض الشروط العراقية لا سيما الحصص والاعتبارات الامنية.
2- جولة التراخيص الثانية: تمت ايضا في عام 2009، اذ تم طرح 10 حقول نفطية وحقل غازي، تنافس عليها 45 شركة وتم التوقيع على 7 حقول ضمن هذه الجولة.
3- جولة التراخيص الثالثة للغاز: تمت في عام 2010 وقد فازت 4 شركات عالمية في تطوير حقول في البصرة والمنصورية وديالى[26].
4- جولة التراخيص الرابعة: وتشمل سبع رقع استكشافية للغاز وخمس رقع للنفط ويتم التنافس عليها من قيل 47 شركة عالمية[27].

5- جولة التراخيص الخامسة: تم التوقيع عليها في 2023/2/21 وتكمن أهمية جولة التراخيص الخامسة في أنها ستستثمر في الحقول الحدودية مع دول الجوار وتشمل حقول نفط وغاز، والشركات هي صينية واماراتية[28].

المطلب الثالث: الخيارات الاستراتيجية المتاحة امام صانع القرار العراقي في مجال امن الطاقة

هناك مجموعة من الخيارات الاستراتيجية التي يستطيع من خلالها صانع القرار العراقي تعزيز امن الطاقة، هذا الخيارات تأخذ عدة مسارات اهمها[29]:

1- الاستثمار الوطني المباشر: يمتلك العراق كوادر نفطية لديها الكفاءة والخبرة اللازمة لاستثمار الثروة النفطية في البلد، لكن هناك عوائق كثيرة اهمها التخلف في مجال الصناعة النفطية بسبب غياب التقدم التكنولوجي والاعتماد على الوسائل القديمة في الانتاج، لذلك من الممكن ان تقوم الدولة بتوفير المعدات الحديثة لتطوير القطاع النفطي، ويعد الاستثمار الوطني المباشر الاسلوب الامثل للحفاظ على الثروة النفطية.

2- الاستثمار الاجنبي المباشر: في الحقيقة قد يؤدي هذا الاسلوب الى تفتيت شركات النفط الوطنية وتسريح الكوادر النفطية الوطنية بسبب اعتماد الشركات الاجنبية على كوادرها الخاصة، يمكن للعراق ان يستفيد من الشركات الاجنبية من خلال تدريب الكوادر الوطنية وشراء المعدات الحديثة ذات التقنيات العالية من هذه الشركات.

3- الاستثمار المشترك: يقوم هذا النوع من الاستثمارات على اساس الشراكة بين الدولة المنتجة والشركات الاجنبية وتمتلك الدولة صفة مانح العقد والشريك، وهذا ما ذهبت اليه الدولة العراقية من خلال جولات التراخيص.

4- اذا كان لا بد من الاستعانة بالشركات الاجنبية لاستثمار النفط العراقي، فيجب الابتعاد عن صيغة الشريك في الانتاج والاستعاضة عنها بعقود المقاولة او عقود الخدمة التي تعطي للشركات مبالغ ثابتة عن كل برميل[30].

5- العمل على استثمار الغاز الطبيعي والذي تعرض الى اهمال كبير والنتيجة هي خسارة العراق مبالغ مالية كبيرة نتيجة لحرق الغاز المصاحب للنفط[31].

6- تعظيم الايرادات غير النفطية من اجل تخفيف الضغوط على الخزين الاستراتيجي النفطي من خلال اجراءات عدة منها استحصال الديون التي بذمة شركات الاتصالات، تفعيل مشروع الجباية الالكترونية وضبط المنافذ الحدودية[32].

7- الانفتاح الاقتصادي على الصين والتي تعد ثاني اكبر مستهلكي النفط في العالم من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، تطوير القطاع النفطي والاستفادة من التكنولوجيا الصينية. لذلك نجد مساهمة العراق في القمة العربية الصينية والتي عقدت في السعودية بتاريخ 2022/12/9، ومن اجل تعزيز التعاون مع الصين يمكن للعراق ان يقدم طلب الانضمام الى منظمة البريكس ومنظمة شنغهاي.

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم ان مفهوم امن الطاقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول وان العلاقة بينهما هي علاقة تأثيرية متبادلة. شهد العالم مجموعة من التحولات الجيوستراتيجية والتي كان لها تأثيرا مباشرا على التفاعلات الاقليمية والدولية ومنها التفاعلات في منطقة الشرق الاوسط. تمثلت هذه التحولات باتجاه العالم من الاحادية القطبية الى نظام متعدد المراكز، التحولات الجيوستراتيجية في السياسات الخارجية للدول العظمى، التغير الكبير في خارطة الطاقة العالمية واخيرا الحرب الروسية ضد اوكرانيا. يعاني قطاع النفط العراقي من مجموعة من التحديات منها تحديات داخلية واخرى خارجية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتحولات الجيوستراتيجية العالمية، في ظل هذه التحولات تتوافر امام صانع القرار العراقي مجموعة من الخيارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات التي يعاني منها البلد في مجال امن الطاقة وبالتالي القدرة على تعزيز هذا القطاع الحيوي والذي يمثل عصب الاقتصاد العراقي.

الهوامش

[1] **زينب عبدالله. "أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة." مجلة قضايا سياسية، العدد 67، (2022)، ص123-124.**

[2] **رشاد, سوزي. "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي". مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 13، (2022) ، ص:128-129.**

[3] **زينب عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص: 129.**

[4] **زينب عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص:130.**

[5] **Hakesa,Jay. Declaration of Energy Independence: How Freedom from Foreign Oil Can Improve National Security, Our Economy, and the Environment, USA, JOHN WILEY & SONS, INC, 2008,P:2.**

[6] **Hakea,Jay, Ibid.p:2.**

[7] **فيليب جالكين، وكارلو أندريا بولينو. "أمن الطاقة وتنويع المحفظة: من منظور المصدرين، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية". (2020) ، ص6-8.**

[8] سليم كاطع علي. "أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة." مجلة دراسات دولية 57 (2013)، ص: 141-156.

[9] عياد, ايهاب. "أثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط." مجلة البحوث المالية والتجارية 24, العدد 2، (2023)، ص:170-171.

[10] عياد, ايهاب، مصدر سبق ذكره،ص:171-173.

[11] عياد, ايهاب، مصدر سبق ذكره،ص:174.

[12] عياد, ايهاب، مصدر سبق ذكره،ص:175.

[13] عياد, ايهاب، مصدر سبق ذكره،ص:178.

[14] مروان، مشرف، علوان و فلاح، حسن، حمادي. "الحرب الروسية الاوكرانية عام 2022 (الاثار الاقتصادية والسياسية)". المجلة السياسية الدولية، العدد54، (2022)، ص:551.

[15] رشا سالم الزبيدي و زينة شاكر عبد الكاظم. "الانتاج والصادرات النفطية في العراق للمدة (1990-2016)." مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، 1, العدد 34، (2019)، ص:19.

[16] سنان عبد الحمزة تايه و زهراء محمد هادي. "السياسة النفطية العراقية بعد العام 2003 خطوات اصلاح غير مكتملة." مجلة القادسية13، العدد1،(2022)، ص:501.

[17] اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي، لكنه دفع ثمن هذهِ الحالة بعد نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكهِ غير المنتج فأصبحت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

[18] حامد، الاملح. "دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020قراءة تحليلية". مجلة البحوث والدراسات البترولية، العدد36، (2022)،ص: 6.

[19]H Alzuwaini, D Vasil'kov, N Kirillov , A Khitrov, Tolmachev, ROkorokov and O Gatsenko, D Zaripova. Problems of Petroleum Industry in Iraq. IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 337 (2019) 012046. doi:10.1088/1755-1315/337/1/012046, p:5.

[20] سنان عبد الحمزة تايه و زهراء محمد هادي، مصدر سبق ذكره،ص501.

[21] سنان عبد الحمزة تايه و زهراء محمد هادي، مصدر سبق ذكره،ص499.

[22] محمد، عبد السند. " صادرات النفط العراقي من البصرة إلى آسيا وأوروبا تنتعش في 2023". موقع الطاقة، (2023). تاريخ الزيارة: 2023/11/24. الساعة2:02 مساءا.
https://attaqa.net/2023/06/09/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D

[23] حامد، الاملح، مصدر سبق ذكره، ص:10.

[24] حيدر عليوي شامي الساعدي و ناجي رديس عبد. "دور السياسة النفطية في تعظيم العوائد النفطية في العراق للمدة (2003-2013)". مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية 1, العدد24، (2016)، ص:3.

[25] حيدر عليوي شامي الساعدي و ناجي رديس عبد. مصدر سبق ذكره، ص17-19.

[26] رحيم، حسوني، زيارة. الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة الدنانير، العدد الثالث، 2023، ص114.

[27] قناة فرنس 24 الاخبارية. مقالة بعنوان انطلاق جولة التراخيص الرابعة لحقول النفط والغاز في العراق، نشرت في 2012/5/30 ، تاريخ الزيارة 2024 /1/31، الساعة 11:16م. متوفرة على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20120530

[28] قناة الجزيرة الاخبارية. بعد تأخرها 5 سنوات ما مكاسب العراق من جولة التراخيص النفطية الجديدة؟، مقالة نشرت بتأريخ 2023/2/24 . تاريخ الزيارة: 2024/1/31، الساعة11:21 م. متوفرة على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/24/

[29] مايح، شبيب، الشمّري و زمن، راوي، سلطان. "الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية 23، العدد8، (2012)، ص:213-218.

[30] علي مهدي عباس. "مستقبل السياسة النفطية في العراق." مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 90، (2011) ، ص: 39.

[31] علي مهدي عباس، مصدر سبق ذكره، ص:40.

[32] باسم، عبدالهادي، حسن. "السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص". مؤسسة فريدريش ايربت، الاردن، (2020)، ص: 14.